أهمية وأشكاليات تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA) في المصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان - دراسة استطلاعية

ID No. 3421

(PP 1 - 24)

https://doi.org/10.21271/zjhs.24.3.1

غازي عثمان محمود

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين- أربيل

Ghazi_mahhmod@yahoo.com

الاستلام: 2019/12/24

القبول : 2020/02/27

النـــشر: 2020/10/28

ملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوءعلى ماهية معايير التدقيق الدولية واهميتها، ومعرفة أشكاليات تطبيق هذه المعايير بشكل كلي في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق و تحديد طرق معالجة هذه أشكاليات، بالإضافة إلى التوصل إلى أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في نطاق عملية تدقيق هذه المؤسسات التي يتحرك بموجبها لمدقق للوصول الى النتيجة النهائية حول ابداء الرأي الخاص به. ويقوم البحث على الفرضية الرئيسة مفادها عدم تواجه المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق الأشكاليات في تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية وعدم تطبيق هذه المعايير بشكل كامل. هذا ولتحقيق أهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي لدراسة نجاح المصارف وتصميم إستمارة استبيان موجه إلى المختصين من الأكاديميين والمهنيين من (المحاسبين والمدققين)، للاستطلاع على آراءهم فيما يخص جوانب البحث واختبار الفرضيات، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث هي أن التدقيق الدولي جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة الأعمال، وتلاشي الحدود الجغرافية إقتصادياً وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية، وبالمقابل فهو يساعد على تخطي بعض العوائق التي تتغرض المعاملات الدولية. وقد خلص البحث إلى عدة توصيات أهمها، من أجل تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين، والحصول على معلومات مالية ذات مصداقية على مستوى الدولي ينبغي على المدققين في المؤسسات المصرفية إلتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية. وكذلك من الضرورة إدخال مناهج مادة التدقيق الدولي ومعاييرها في تعليم المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد، فضلاً عن التركيز على النوعية الخريجين والإهتمام بالتدريب الميداني بشكل أفضل مما هو عليه الآن.

الكلمات الإفتتاحية: التدقيق المحاسبي، معايير التدقيق الدولية، أشكاليات تطبيق معايير التدقيق الدولية وأهمية تطبيقه.

1/ المقدمة ومنهجية البحث:

1-1. المقدمة Introduction: نتيجة للتطورات الإقتصادية التي شهدها العراق وإقليم كوردستان في العقدين الماضي والحاضر، إدراك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة والتدقيق أهمية وجود معايير دولية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس والإفصاح عن الأحداث المالية وتدقيق وتأكيد البيانات المالية. ونتيجة لهذا الإدراك بذل المسؤولون في الحكومة الإتحادية وعلى رأسهم رئيس ديوان الرقابة المالية وان الرقابة المالية وكذلك الكثير من الممارسين والأكاديمين المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق جهوداً كبيرة لتطوير هذه المهنة ومواكبته بالتطورات العالمية ،وتوجهت هذه الجهود بصدور قرار من قبل البنك المركزي العراقي بكتابهم المرقم (12/9) المؤرخ في 1/2/ 2016 حول تطبيق معايير الدولية في المصارف العراقية وقرار مجلس مهنة المحاسبة بخصوص تطبيق هذه المعايير في غصون عام 2021 في المؤسسات كافة.

والمتبع لمهنة تدقيق الحسابات في العراق وإقليم كوردستان يلاحظ أنها قد بدأت تحظي بإهتمام كبير بعد عام 2003 بإنشاء العديد من مكاتب تدقيق حسابات وذلك لما تملكه هذه المهنة من مكانة ذات إرتباط وثيق بالبيانات المالية، والتي تعتبر قاعدة البيانات الأساسية التي يعتمد عليها قطاع واسع من الفئات المستفيدة من مخرجات العمل المحاسبي، وبصفة خاصة

المؤسسات المالية التي تطلب إلتزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية، إلا أن ألواقع يشير بأنه "ليس هناك إلتزام تام لهؤلاء المدققين بتطبيق معايير التدقيق الدولية.

ولما كانت المؤسسات المصرفية على الصعيد الإقليمي والدولي تشهد تطوراً وتوسعا في حجمها ونشاطها، وإهتماماً عالياً بتحسين جودة تقاريرها وقوائمها المالية من خلال إتباع معايير المحاسبة والتدقيق سواء أكانت هذه المعايير محلية أم دولية، إلا أن المؤسسات المصرفية في العراق والإقليم كأحد المؤسسات المالية الهامة، لا زالت تتجه ببطء نحو هذا التطور.

حيث بينت نتائج دراسة (جبار، 2016، 244) بوجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير. كما كشفت نتائج دراسة (المعيني و ياسين، 2018،) بأنها على الرغم من إعتماد المصارف للقواعد المحاسبية العراقية عند إعدادها للقوائم الدولية، الا ان تلك القوائم قد تؤدي الى تضليل مستخدميها كونها معتمدة على قواعد متقادمة قياساً بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات القياس والافصاح عن الاستثمارات. وكذلك كشفت نتائج دراسة (الشرع، 2017، 266) بوجود معوقات دون التزام المدققين بتطبيق المعايير الدولية في المصارف العراقية وذلك بين انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق". مما يتطلب الأمر حاجتها إلى إضفاء مزيداً من الثقة والمصداقية في قوائمها المالية، وذلك من خلال خضوع بياناتها المالية لعملية تدقيق تتسم بالكفاءة والفاعلية، وهذا مايمكن تحقيقه عبر إتباع معايير التدقيق الدولية، مما يمكنها من الإسهام بشكل فعال في التنمية الاقتصادية.

2-1 مشكلة البحث Research problem: تعد معايير التدقيق الدولية (ISA) من المبادئ الاساسية لعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما بينت بعض الدراسات هناك اشكاليات عند تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المصرفية، وأن إتباع المعايير الدولية مرتبط بالبنك المركزي والسلطة الرقابية ذات العلاقة في العراق وإقليم كوردستان، ويعلل الباحث ذلك بوجود أشكاليات تحول دون تطبيق هذه المعايير، لذا جاءت هذا البحث لمحاولة الكشف عن هذه الاشكاليات والتعرف على طرق معالجتها، وعليه تمثلت مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي:

ماهي أشكاليات تطبيق معايير التدقيق الدولية في والمؤسسات المصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق، وما هي سبل معالجتها. ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الاشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق، كما يرى أفراد عينة البحث.
2. ماهي طرق معالجة الاشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق، كما يرى أفراد عينة البحث.
3. ما أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق، كما يرى أفراد عينة البحث.

3-1// أهمية البحث Research importance: أدى التطور المستمر في قطاع الأعمال إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة في الفكر المحاسبي والعمل التدقيقي ولكي تستجيب للتغييرات الإقتصادية العالمية الحديثة ينبغي تطور النظم والقواعد المحاسبية والتدقيقية حتى تنتج معلومات بمستوى جودة مقبولة، وبذلك تكمن أهمية هذه البحث في النقاط التالية:

1. الكشف عن الأسباب والأشكاليات التي تواجه عملية التدقيق في تطبيق معايير التدقيق الدولية من خلال تحليل ومناقشة واقع مهنة تدقيق الحسابات في ظل تطبيق هذه المعايير في المؤسسات والمصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق.
2. إيجاد طرق معالجة الأشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق.

3. بيان اهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية على عملية التدقق مما نضيفه من صفتي الدقة والموثوقية على القوائم المالية والمحافظة على مستويات التماثل والتطابق عند ممارسة مهنة التدقيق في المؤسسات المصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان – العراق.

1-4// هدف البحث Research objective : يتمثل هدف البحث بالآتي:

- تسليط الضوء على ماهية معايير التدقيق الدولية واهميتها.
- معرفة أشكاليات تطبيق معايير التدقيقق الدولية بشكل كلي في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق.
- تحديد طرق معالجة الأشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية بشكل الكلي المؤسسات المصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق
- المساهمة في تطوير نطاق عملية التدقيق وفقاً لمتطلبات تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق.
- التوصل إلى أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في نطاق عملية التدقيق المؤسسات المصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق الذي يتحرك بموجبه المدقق للوصول الى النتيجة النهائية حول ابداء الرأي الخاص به.

1-5// فرضية البحث Research hypothesis: لغرض تحقيق أهداف البحث، وإيجاد الحلول للمشكلة الواردة، يقوم البحث على تحقق من صحة الفروض التالية:

1. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء الفئات المشمولة في عينة البحث (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول عدم تواجه المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق الأشكاليات في تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية وعدم تطبيق هذه المعايير بشكل كامل.
2. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول طرق معالجة الأشكاليات والأسباب التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق.
3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق.

1-6// مجتمع وعينة البحث:Research sample and community: أن مجتمع البحث يتمثل في:

أ. مراقبي الحسابات العاملين في إقليم كوردستان.

ب. عينة من أساتذة قسم المحاسبة ممن يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه بجامعات إقليم كوردستان.

ت. عينة من المدراء العاملين في المصارف (التجاري العراقي، مصرف المنصور للإستثمار، مصرف الإقليم التجاري. (RTB)، مصرف كوردستان للاستثمار والتنمية.

1-7// منهج البحث Research Methodology: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية واثبات فرضيات البحث وبلوغ هدفه، يحاول الباحث اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي لدراسة نجاح المصارف وتصميم إستمارة استبيان موجه إلى المختصين من الأكاديميين والمهنيين من (المحاسبين والمدققين)، استطلاع آراءهم في مايخص جوانب البحث واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية (SPSS)

1-8// مصطلحات البحث: Search terms: يرد في هذا البحث بعض المصطلحات والتي من الضروري توضيحها وهي:

1. معايير التدقيق الدولية: أنها منهج استرشادي يساعد في تنظيم وضبط الإجراءات التي يقوم بها مدققو الحسابات وذلك بهدف تحسين جودة أدائهم المهني والإرتقاء به والحكم على هذا الأداء.

2. الأشكاليات: يمكن تعريفها بأنها تلك العوامل أو الصعوبات التي تعرقل حدوث شيء مفروض أن يحدث.

3. أشكاليات تطبيق معايير التدقيق الدولية: في ضوء تعريف الأشكاليات، تعرف أشكاليات معايير التدقيق الدولية (ISA) بأنها تلك العوامل أو الصعوبات التي تعرقل تطبيق معايير التدقيق الدولية في النظام المحاسبي للمؤسسات في العراق وإقليم كوردستان بالشكل الكلي.

2-1. مفهوم ونشأة التدقيق المحاسبي:

2-1-1. مفهوم التدقيق المحاسبي: عرفت (A.A.A)التدقيق المحاسبي بأنه "عملية منتظمة لجمع وتقيم الادلة بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق مع هذه المعايير" (صحن وآخرون، 2014: 13) ويؤكد (Arens.et.Al , 2012 ;30) بأنها جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً و التقرير عن ذلك ويجب إداء التدقيق بواسطة شخص مستقل و كفؤ، وعرفه أيضاً بأنه "طريقة منهجية تتم من طرف مهني بإستخدام مجموعة من تقنيات تقييم المعلومات بهدف إصدار حكم مستقل بإتباع معايير وإجراءات منتظم" (Ballista, 2005:61) كما عرف البعض بأنه "مطالب أساسية ملزمة التطبيق لضمان جودة أداء مقبول ومطلوب لتحقيق الأهداف المحددة" (عبدالوهاب، 2007:20)

يتضح من التعاريف أعلاه أن عملية التدقيق عملية منتظمة ويتمثل في مجموعة المباديء والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواستطها القيام بفحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة، كل هذا يتم وفق منهجية وإجراءات منظمة تحت إطار معايير التدقيق.

2-1-2. نشأة التدقيق المحاسبي وتطوره: تشير الأدلة التأريخية إلى أن ظهور مهنة تدقيق الحسابات في العراق بشكل منظم ووفق أنظمة وقواعد يعود إلى عام 1919، حيث كانت هناك تشريعات تنظم المهنة مستمدة من قانون الشركات البريطاني الصادر عام 1862، وقد حددت تلك التشريعات حقوق وواجبات مدققي الحسابات وكذلك شروط منح الترخيص لمزاولة المهنة، ثم صدر النظام العراقي (52) لعام 1957 لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات والإجازات، وقد حدد فيه شروط مزاولة المهنة بأن يكون الممارس للمهنة أحد أعضاء الجمعيات والمعاهد الأجنبية المعروفة. وفي عام 1958 صدر نظام مزاولة مهنة تدقيق حسابات الشركات والمشاريع الصناعية (18) الذي الغي النظام السابق بالرغم من أنه لا يختلف عنه كثيراً. ومن مراحل تطور مهنة تدقيق الحسابات في العراق أيضاً هو صدور نظام جديد للمهنة (7) لعام 1984 الذي الغى شرط العضوية لمدققي الحسابات في الجمعيات والمعاهد الأجنبية وحل محلها شرط حصول مدقق الحسابات شهادة دبلوم العالي في مراقبة الحسابات من جامعة بغداد أو ما يعادلها، ثم صدر نظام ممارسة مهنة وتدقيق الحسابات (3) لعام 1999 الذي أجاز ممارسة المهنة من شخص طبيعي أو معنوي بعد أن كانت مقتصرة على الأشخاص الطبيعيين فقط.

أما مهنة تدقيق الحسابات في إقليم كوردستان فقد نشأة نقابة المحاسبين والمدققين بعد عام 2003 في أربيل عاصمة إقليم كوردستان، الجهة المسؤولة عن تنظيم المهنة والإشراف عليها ومتابعة مكاتب مدققي الحسابات الخاصة، فضلاً عن تنظم قواعد السلوك المهني للمدققين وضمنها قواعد الإنضباط ومعايير الأخلاق العامة في ممارسة مهنة التدقيق.

2-2. معايير التدقيق الدولية:

2-2-1. مفهوم معايير التدقيق الدولية (ISA): يعتبر المعيار النموذج الذي يتم بواستطه قياس شيء محدد أو درجة جودته، يكمن جوهر عمل مدقق الحسابات في إبداء الرأي الفني المحايد، حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للعميل، تقدم معايير **(ISA)** جملة من المعايير من شأنها إعطاء درجة تأكد معقولة للمدقق حول خلو البيانات المالية من التحريفات الجوهرية، وتتميز معايير **(ISA)** بالشمولية فهي قابلة للتطبيق على مختلف المستويات المهنية الدولية. هذا وعرف **(ISA)** بأنها "المباديء الآساسية للتدقيق ذات القبول الدولية والمنفذة من قبل المدققين في جميع أنحاء ألعالم. (توماس، 2006: 52) كما

عرف (**IFAC**) بأنها "مصطلح عام على المعايير التي ستطبق في تدقيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات. (WWW.ifac.org بتاريخ 2019/09/25)

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن الهدف من وراء إصدار **(ISA)** هو تقديم إرشادات مهنية للتدقيق وما يرتبط بها من خدمات قابلة للتطبيق على المستوى العالمي، وتشكل إطار متجانس قابل للتطبيق على مختلف المستويات المهنية الدولية، والتي لاتتعارض مع معايير التدقيق المتعارف عليها، كما أنها لا تمنع أية دولة من إصدار معايير تدقيق خاصة بها. (السويدي، 2010: 19 - 20) وتعمل معايير التدقيق الدولية على تقديم جملة من المعايير من شأنها تمكن المدقق من الحصول على درجة تأكد معقولة حول خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية الناتجة إما عن الأخطاء أو بسبب الغش، وإذا تعذر على المدقق تحقيق الهدف المرجو من عملية التدقيق فإن **(ISA)** تقتضي بأن يعدل المدقق رأيه بناءاً على ذلك، أو أن يقوم بالإنسحاب من عملية التدقيق. وتتضمن **(ISA)** أيضاً المسؤوليات العامة لمدقق بالإضافة إلى إعتبارات أخرى ذات علاقة بتطبيق تلك المسؤوليات في مواضيع محددة، كما يتضمن أهداف وشروط معينة بالإضافة إلى إرشادات ذات علاقة تكون في شكل مواد تطبيقية ومواد توضيحية أخرى، وقد يتضمن مواد تمهيدية تساهم في فهم معايير **(ISA)** والتعريفات بطريقة صحيحة ودقيقة. (جمعة، 2009: 16 - 17)

مما سبق يمكن القول أن المعايير عبارة عن قرائن توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والذي يمكن اللجوء إليه عند قصور المعايير المحلية، هدفها الأساسي إعطاء صيغة دولية للتدقيق والعمل على رفع مستوى الأداء، ومن أسباب صدورها هو وضع إطار متجانس وقابل للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، وتوفير المساعدة العملية لمدقق الحسابات لإنجاز مهامه، تطوير الممارسة المهنية وتحقيق كفاءة وأهداف مهنة التدقيق، وتقليل التفاوت والإختلاف على المستوى الدولي عند إتمام مهام التدقيق.

2-2-2. تطور معايير التدقيق الدولية: نتيجة لتزايد الإهتمام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (**IFAC**) بتشكيل لجنة ممارسة التدقيق الدولية (**IAPC**) عام (1978) وبعد سنة أصدرت اللجنة أول ارشاد التدقيق الدولي (International Auditing Guide line) يرمز بـ (**IAG**) حول هدف ونطاق البيانات المالية، (I crew, 2002:1) وعندما قرر (**IFAC**) تحويل الإرشادات إلى معايير بدأت (**IAPC**) الإهتمام بإصدار المعايير الدولية للتدقيق (**ISA**) نيابةً عن الإتحاد بهدف رفع جودة الممارسات المهنية وتوحيدها عبر أنحاء العالم، وفي عام (1994) قامت بإصدار مجموعة شاملة من (**ISA**) (Rousse, 1999:2) وقد أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولية (**IAASB**) لغاية (2004) خمسة أقسام من هذه المعايير وهي كالأتي: (www.ifac.org بتاريخ 2019/9/29)

القسم الأول: من (100 – 999) معيار التدقيق دولي (**ISA**) International Standered Auditing

القسم الثاني: من (1000 – 1100) بيانات دولية لمهنة التدقيق (**IAPC**) International Auditing Practice Statement

القسم الثالث: من (2000-2999) المعايير الدولية لمهام الفحص (**ISRE**) Internantional Standard to Review Engagemental

القسم الرابع: من (3000-3999) المعايير الدولية لمهام الضمان (**IASE**) Internantional Standard on Assurance Engagemental

القسم الخامس: من (4000-4999) المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة (**ISRS**) Internantional Standard on Assurance Related Services

وقد تطلب ذلك إعادة توزيع بعض المعايير ونقلها من مجموعة إلى أخرى في ظل المجموعات الجديدة فضلاً عن إصدار معايير جديدة، وتعديل معايير قائمة.

كما حظيت الدعوة بإيجاد معايير **(ISA)** بإهتمام متزايد من قبل ممارسي مهنة التدقيق والمستفيدين من خدماتها على المستويين المحلي والدولي وذلك لما لها من أهمية ودور في تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم للإقتراب أكثر من الموضعية.

أن إصدار معاييرالتدقيق الدولية (**ISA**) يعتبر خطوة متقدمة نحو تدويل مهنة التدقيق في ظل التطورات والتغيرات الدولية، الأمر الذي يتطلب من المنظمات المهنية المحلية والدولية والباحثين في حقل مهنة التدقيق السعي الدائم نحو توفير نوع من التوافق والمواءمة بينها وبين المعايير (القواعد) المحلية، وكذلك العمل الدائم والمستمر على تحديثها وتطويرها بما يتلائم التطورات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية المستجدة، وأن الأعتماد على معايير **(ISA)** سيؤدي إلى الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية على المستوى الدولي ويجعل منها أداة فعالة لترشيد الفرارات الإستثمارية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي، (جبار، 2016: 185) وصدرت معايير التدقيق للتدقيق في إصدارات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد (**IFAC**) تبويب هذه المعايير طبقاً لإرتباطها بمراحل عملية التدقيق إلى أن وصلت ماهي عليه حالياً، وأخذ التبويب معايير التدقيق الدولية من رقم (100) كما مبين في الجدول (1) التالي:

الجدول (1) تبويب عناوين معايير التدقيق الدولية

رقم المعيار		عنوان المعيار
100- 199 الأمور	100ISA	مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة .
	110ISA	إطار المصطلحات
	120ISA	إطار المعايير الدولية للتدقيق.
200 – 299 المبادىء والمسؤليات	ISA 200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية
	ISA 210	الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق
	ISA 220	رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية
	ISA 230	وثائق التدقيق
	ISA 240	مسؤولية المدقق المتعلقة بالإحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية
	ISA 250	مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانلت المالية
	ISA 260	الاتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة، حل محل IAPC 1007
	ISA 265	الابلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة
300 – 499 تقييم الخطر والإستجابة في تقدير الأخطاء	ISA 300	التخطبط لتدقيق البيانات المالية
	ISA 315	تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها
	ISA 320	الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق
	ISA 330	إستجابة المدقق للمخاطر المفيمة
	ISA 400	تقدير المخاطر والرقابة الداخلية
	ISA 401	التدقيق قي بيئة أنظمة معلومات تستعمل حاسوب
	ISA 402	إعتبارات التدفيف المتعلقة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات خدمية
	ISA 450	تقييم البيانالت الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق
500 – 599 أدلة التدقيق	ISA 500	أدلة التدقيق
	ISA 501	أدلة التدقيق – إعتبارات محددة لبنود مختارة
	ISA 505	المصادقات الخارجية
	ISA 510	عمليات التدقيق الأولية (التكليف بالتدقيق لأول مرة) – الأرصدة الإفتتاحية
	ISA 520	الإجراءات التحليلية
	ISA 530	عينات التدقيق
	ISA 540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيم العادلة والإفصاحات ذات

		العلاقة
	ISA 550	الأطراف ذات العلاقة
	ISA 560	الأحداث اللاحقة
	ISA 570	المنشآة المستمرة (الأستمرارية)
	ISA 580	الإقرارات الخطية (إقرارات الإدارة)
الإستفادة من عمل آخرين 600 – 699	ISA 600	الإستفادة من عمل مدقق آخر
	ISA 610	مراعاة عمل المدققين الداخليين
	ISA 620	إستخدام عمل المدقق الخبير
التدقيق نتائج وتقارير 700 – 799	ISA 700	تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية
	ISA 705	التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل
	ISA 706	فقرات التأكيد والفقرات الآخرى في تقرير المدقق المستقل
	ISA 710	المعلومات المقارنة – الأرقام المقابلة والبيانات المالية المقارنة
	ISA 720	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة
المجالات المتخصصة 800 – 899	ISA 800	الإعتبارات الخاصة – عمليات تدقيق البيانات المالية المعدة وفقاً لأطر الأهداف الخاصة
	ISA 805	الإعتبارات الخاصة – عمليات تدقيق بيانات مالية مفردة ومكونات أو حسابات أو بنود محددة في بيان مالي
	ISA 810	تدقيق معلومات المالية المستقبلية
الخدمات المرتبطة 900 – 999	ISA 910	التكليف بالتدقيق على البيانات المالية
	ISA 920	التكليف بالإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية
	ISA 930	التكليف بإعداد المعلومات المالية
البياناتالدوليةلمهنةالتدقيق 1000-1100	IAPC 1000	إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف
	IAPC 1001	بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة
	IAPC 1002	بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب المباشرة
	IAPC 1003	بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة قاعدة البيانات
	IAPC 1004	العلاقةبين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجين
	IAPC 1005	الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشات الصغيرة
	IAPC 1006	تدقيق المصارف التجارية العالمية
	IAPC 1007	الاتصالات مع الإدارة، الغي حل محله ISA 260
	IAPC 1008	تقدير المخاطر والضبط الداخلي –خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب
	IAPC 1009	طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب
	IAPC 1010	اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية
	IAPC 1011	مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء والمدققين
	ISRE2999-2000	المعايير الدولية لمهام الفحص
	IASE3999-3000	المعايير الدولية لمهام الضمان (التأكد)
	IASE 3000	المتطلبات الاساسية للقيام بعمليات التأكد، تنظم المجالات: قبول عملية التأكد والاستمرار فيها. و الموافقة على شروطها وتخطيطها ةاستخدام عمل خبراء
	IASE 3400	فحص المعلومات المالية المستقبلية، يتضمن المجالات: قبول عملية وأعمال العميل والتأكد من

		المعلومات المالية المستقبلية
ISRS4999-4000		المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة

IAASB, ***Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related ServicesPronouncements***, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014, volume 1, Publication 2019for website://www.ifac.org /

يلاحظ تقدم ما يلي:

1. الأصدار الأول للمعيار ليس نهائياً، وعادةً يقوم (IFAC) بإعادة صياغة المعيار بالإضافة أو الحذف أو كلما تطلب الأمر ذلك، من خلال متابعة التطبيق في الدول الأعضاء. فضلاً عن إعادة التبويب والإصدار لهذه المعايير بشكل موضوعي.
2. ضرورة توافر سلطة الإلتزام بتطبيق هذه المعايير في الدول التي تقومو بتوافق وتطبيق (IFRS-IAS) والدول الأعضاء، حتى يتسع نطاق تطبيق معايير التدقيق الدولية والتعرف على الأثار الحقيقية لذلك.
3. التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني الأمر الذي يشكل بعض القيود على إمكانية تحرك المدققين، وإن كان ذلك ميزة تمثل من التفاوت والإختلاف والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عملية التدقيق.
4. تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولاً من غيرها، لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم العديد من دول العالم، وبالتالي فهي تعد بمثابة إطار عام لتنظيم مهنة التدقيق ويلقى قبولاً عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة عند الحاجة إليها.
5. يحمل كل معيار من معايير **(ISA)** في طياته هدف أو مجموعة من الأهداف توضح السياق الذي يتم من خلاله وضع شروط ومتطلبات المعيار، ويعمل المدقق على تحقيق هذه الأهداف مع أخذه بنظر الإعتبار العلاقات المتبادلة بين معايير التدقيق الدولية.

وأشار مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (IAASB) أن هذه المعايير قابلة للتعديل كلما تقتضي الظروف، فالهدف من وراء تدقيق البيانالت المالية هو تمكين المدقق من إعطاء رأيه حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية في كل جوانبها المادية وفق إطار عمل معمول به في عملية إعداد التقارير المالية، فعملية التدقيق تمنح مستخدمي القوائم المالية ثقة أكبر فيها.

3-2-2. أهمية معايير التدقيق الدولية (ISA): لمعايير التدقيق الدولية فوائد عديدة على شرط أن تكون هذه المعايير ملائمة وموثوقة ومتعارف عليها، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للظروف المستجدة من جهة ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى، ويمكن أن نردسبب هذه الأهمية إلى الاعتبارات التالية: (الآلوسي, 2003: 99)

1. تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.
2. تشجيع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
3. إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانسا بين الدول بالمقارنة بالمعايير الوطنية لدول كثيرة.
4. أن متطلبات آثار العولمة، مثل تحرير التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة للتوافق أو لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق الدولية هي الأساس في هذا التوحيد.
5. إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها.
6. ان وجود معايير التدقيق الدولية يساعد الدول التي تسعى لتطوير معاييرها بتطويرها في ظل معايير التدقيق الدولية بالشكل الذي يحقق التوافق بينها.

4-2-2. العلاقة بين معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS): لا شك في وجود علاقة وطيدة بين المحاسبة والتدقيق المحاسبي، فعمل مدقق الحسابات يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب، لكن لكل منهما ما يميزه، فعمل المحاسب إنشائي يعتمد على تسجيل، تصنيف، تجميع و تلخيص لبيانات الخاصة بنتائج الأحداث الإقتصادية للوحدة الإقتصادية بطريقة منهجية منطقية في قوائم مالية تحمل معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات، بينما عمل مدقق الحسابات يعتمد على التحليل

والإنتقاد حيث يتضمن جمع وتقييم أدلة إثبات وإصدار قرار حول صحة القوائم الماليةالتي يقوم المحاسب بإنشائها، وبشكل عام فإن للمحاسبة وظيفتين القياس والإفصاح، أما وظيفة تدقيق الحسابات فتتمثل في التحقق من صحة القوائم المالية.وبذلك لايمكن إنكار أن معرفة مدقق الحسابات الجيدة بالمعايير المحاسبية تعتبر من أحد المتطلبات الأساسية لمزاولة المهنة بطريقة سليمة، فالمعايير المحاسبية هي "نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق" (القاضي وحمدان،2008: 108)، إذاً المعايير المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه المحاسب في ممارسة المهنة، وتعد من أهم المراجع التي يعتمد عليها مدقق الحسابات للتأكد من مصداقية وصحة المعلومات المحاسبية. كما ينص معيار (ISA200) المعدل عام (2004) "يكون المدقق مسؤلآ عن تكوين وبيان رأيه المهني حول القوائم المالية فإن مسؤولية إعداد وعرض القوائم هي من واجب الإدارة وإن تدقيق القوائم لا يعفي من مسؤلياتها هذه". (جمعة، الزغبي، www.zuj.edu.jo) ويمكن توضيح هذا الإرتباط أو العلاقة من خلال بعض الأمثلة التالية: (نجاة، 2016: 128-129)

1. يتوافق (ISA 200) المبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق القوائم المالية، و (ISA 570) المتعلق بالإستمرارية، و (ISA 700) تقرير المدقق حول البيانات المالية، مع (IAS 1) عرض القوائم المالية وتعد على أساس الاستمرارية، على أن رأي المدقق فيما يخص عدالة القوائم المالية يضفي الثقة فيما يخص هذه القوائم فأن على مستخدميها ألا يأخذوا هذا الرأي على أنه تأكيد للمستقبل.

2. علاقة (ISA 540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيم العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، بمعيار (IAS 8) التغيرات بالسياسات والتقديرات المحاسبية، التي جاءت الأخير لوضع الإرشادات التي يجب على المحاسب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وأما (ISA 540) يحمل مدقق الحسابات مسؤولية التأكد من معقولية التقديرات التي يضعها المحاسب وعدم وجود تحيز لدى إعدادها وهنا يظهر إرتباط مباشر بين معيارين.

3. إرتباط (ISA 560) الذي يتعلق بالأحداث اللاحقة (IAS 10) المعدل في عام 1999، حيث ينص الأخير على ضرورة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية والتي ترتبط بظروف وأحداث التي تنشأ بعد هذا التأريخ، وهذا إن كان إهمالها يؤثر على إعداد تقييم أو إتخاذ القرار السليم من قبل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

2-3// مهنة تدقيق الحسابات في العراق وإقليم كوردستان في إطار معايير التدقيق الدولية (ISA): تعد مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات من المهن التي يتزايد الطلب على خدماتها في العراق وإقليم كوردستان نتيجة الإنفتاح الإقتصادي والتشجيع الدائم في الجهات المختصة والنمو الواضح في البيئة الإستثمارية في العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص. وبالرغم عدم مواكبة هذه المهنة وبنفس درجة هذه التطورات، تواجه تحديات كبيرة، خاصة أن هذه المهنة تعاني من أوجه قصورمتعددة.

وفي هذا السياق أوضحت دراسة (الشرع، 2017) بأن المدققون العاملون في المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لم يلتزم بمعايير التدقيق الدولية بدرجة مرتفعة بشكل عام، وكذلك عدم فاعلية النقابات المهنية المحاسبية في العراق بالدور المطلوب في تنظيم المهنة بعدم بذلهم الجهد الكافي في مجالات التدريب والتاهيل لممارسي المهنة على المستوى الدولي.

وقد بينت درسة (عيسى، وآخرون، 2016) وجود مشكلات تواجه مدققي الحسابات في العراق، وتمثلت أهمها في عدم وجود المعايير والإرشادات التي يمكن أن توجه وتنظم عمل مدققي الحسابات أثناء تقديم الخدمات الجديدة مما خلق عائقاً أمام إنتشار هذه الخدمات وهذا ما يدفع الباحثين للبحث عن معالجة هذه الاشكاليات التي تواجه مدققي أقليم كوردستان وتوفير المناخ الملائم لهم لتقديم مثل هذه الخدمات.

وتشير دراسة (جبار، 2016) بأن مهنة التدقيق في العراق لم تطور مقارنةً بالتطورات الحاصلة دولياً، وبذلك تعاني قصوراً يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية فضلاً عن أنها تؤدي إلى إنخفاض مستوى المدققين، ما يجعل المهنة تبدوا بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنياً.

كما جاءت دراسة (النعيمي، 2016) لتؤكد بأن مهنة التدقيق في المجتمع بشكل عام وفي الإقليم بشكل خاص تواجه تحديات وتطورات ومن أبرزها: تنامي الإستثمارات المحلية والأجنبية، الإنفتاح على العالم من خلال التجارة الألكترونية، التطورات في المهنة والتكنولوجيا، والإفتتاح المؤمل لسوق الأوراق المالية. كل ذلك أظهر وجود حاجة ملحة ليستعد مدققي الحسابات مواجهة هذه التحديات والتطورات.

وأشارت دراسة (الدوري، 2010) واقع مهنة التدقيق في العراق عبر الزمن المنصرم فيها فجوة حقيقية وواقعية بين توقعات المستفيدين من مهنة التدقيق وبين واقع هذه المهنة، ويبرر بدليل على وجودها المتزايد بهذه الدراسات السابقة في هذا المجال منذ أربعة عقود مضت والمستمرة لحد الآن.

كما بينت دراسة (مجيد، 2013) مهنة تدقيق الحسابات في العراق تواجه مشاكل عديدة ناجمة عن عدة عوامل أهمها: أن وظائف مهنة تدقيق الحسابات التقليدية غير كافية للوفاء بدورها في عالم اليوم والغد الذي يتسم بأنه عالم رقمي يعمل في ظل ثورة متجددة لتكنولوجيا المعلومات، حيث أن التكنولوجيا سوف تخلق سوقاً لخدمات واسعة النقاط اقدمها مهنة تدقيق الحسابات إستجابة للطب المتزايد من الجمهور على تلك الخدمات، الأمر الذي يستدعي إحداث تغييرات جذرية في ممارسة المهنة لتلبية تلك الطلبات، والإنتقال بها إلى تقديم خدمات التصديق إضافةً إلى خدمات التأكيد ويتعين على مدققي الحسابات على وجه الخصوص أن يقوم بشكل متزايد بالتقرير عن مصداقية جودة المعلومات.

وأكد ممثلي هيئة الأوراق المالية في ندوة بعنوان "تطبيق المعايير الدولية نافذة نحو تشجيع الاستثمار وعلاقات خارجية أوسع" بتاريخ 4/9/ 2019 بين رابطة المصارف الخاصة في العراق بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين "إن تطبيق المعايير الدولية يجب أن يكون شاملاً، والمعايير الدولية يستلزمه بحد ذاتها لأي بلد، ولكل بلد ذي سيادة حق الاختيار في ماهو مناسب له من المعيار دولياً ومحلياً عمل به ومناسب لبيئته الاقتصادية، المعايير الموجودة في العراق هي مأخوذة من المعايير الدولية، لكن ماهو غير موجود في المعايير المحلية أنه لايوجد فيها تفاصيل دقيقة كالتي في المعاييرالدولية، ولكن المعايير المحلية توقفت ولم تواكب التطورات خلال أكثر من (20) عاماً الماضية وجميعها تحتاج إلى تحديث وتطوير، والمعايير العراقية تسمح بتطبيق المعايير الدولية في حال عدم إصدار معيار يخص الموضوع، وعليه فإنما يتوفر لدينا اليوم من معايير باستطاعتنا أن نطورها يتوافق مع معاييرالمحاسبة الدولي" (www.uabonline.org في 2019/10/6)

كما أكد البنك المركزي العراقي (دائرة تقنية المعلومات والإتصالات|) بكتابها المرقم (611/14) في 2019/4/25 بعنوان ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والإتصالات في القطاع المصرفي (فقرة سادساً – 1) ينبغي على المدقق الداخلي والخارجي للمؤسسة المصرفية، تنفيذ عملية التدقيق المختص الإلتزام بمعايير التدقيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) يرمز بـ (ITAF) ومنها : (كتاب البنك المركزي المشار اليه في أعلاه)

أ. تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الشأن، وتأخذ بنظر الإعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير في أهداف ومصالح المؤسسة.

ب. توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.

ت. الإلتزام بمعايير الإستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

ث. الإلتزام بمعايير الموضوعة وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعرف وامهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آلياتى وعمليات المؤسسة المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقييم الدليل المتناسب مع الحالة والوضع العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لإحكام القوانين والأنظمة والضوابط.

ج. فحص عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتقيمها ومراجعتها، كذلك عمليات المؤسسة المرتكوة عليها، وإبداء رأي عام حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات وتكنولوجيا ذات العلاقة ضمن برنامج تدقيق.

ح. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملحوظات والإختلافات الواردة في تفارير المدقق بالمواعد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الإستجابة، وإعلام المجلس بذلك كلما تطلب الأمر.

خ. تضمين آليات التقييم السنوي لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بمعايير قياس موضوعية، على أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه، وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق، أو من يحل محلها في المصارف الأجنبية.

وفي ضوء إستعراض ماسبق من واقع يبين ممارسة مهنة التدقيق في العراق وإقليم كوردستان في إطار معايير التدقيق الدولية، يوضح الحاجة إلى زيادة الطلب على خدمات التدقيق، نظراً لجاهزية الإقليم لإندماجها بمنظومة المجتمع الدولي الحديث والتفاعل بصورة إيجابية ومضطردة في المجالات الإقتصادية والثقافية والمحاسبية، كذلك إيجاد آليات ووسائل لتطوير مهنة التدقيق بمستوى ينسجم ويتوافق مع البيئة الدولية في مجال تدقيق الحسابات، وقد يتحقق ذلك من خلال الإرتكاز إلى تطبيق معايير التدقيق الدولية لما توفره من مزايا وفوائد متعددة تساهم في تقليل التفاوت والتباين والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند أداء عملية التدقيق، ومن ثم تحسين مستوى جودتها.

4-2. تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في المؤسسات المصرفية وفقاً لمتطلبات المعايير التدقيق الدولية (ISA): أن إجراءات التدقيق في المؤسسات المصرفية وفقاً للمتطلبات معايير (ISA). يتطلب من مراقب الحسابات أن يحصل المدقق يحافظ على معرفة جيدة لأنشطة وخدمات المصرف التي تقوم بتدقيقها، ويدرك الاختلافات العديدة والتطورات المستمرة في الصناعة المصرفية تجاوباً مع ظروف السوق، بالإضافة إلى معرفة ظروف البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلدان الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته وظروف السوق القائمة في كلقطاع من القطاعات التي يعمل بها المصرف. هذا وتعتمد ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي على إطار مرجعي يصدر من جهة رسمية لها سلطة تنظيم هذه المهنة، و(IAASB) يعتبر الجهة المخولة لـ (IFAC) لإصدار معايير (ISA) ويمكن الإحاطة بأهم ما جاءت بهذه المعايير لتنظيم مهنة التدقيق المحاسبي من خلال النقاط التالية:

1. المباديء والمسؤليات العامة: يسعى المدقق إبداء رأيه المحايد بشأن مدى صحة القوائم المالية، وإن العمل بمجموعة معايير (IAS 200 – IAS 299)يرتقي بممارسة مهنة التدقيق من خلال توضيح المبادئ العامة للمدقق، حيث تلزمه بتجسيد الشروط الواجب توافرها للمارسة المهني الملزمة بموجب (IAS 200) "الأهداف العامة للمدقق المستقبل وإجراء عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية" وقواعد السلوك الأخلاقي، وكما أن مجموعة معايير (210، 220، 230، 240، 250، 260، 265) تساعد المدقق على تحمل المسؤوليات التي تقع على عاتقه، بدأً بمسؤولية الإتفاق على شروط عملية التدقيق إلى غاية مسؤولية الإبلاغ للمكلفين بالحوكمة والإدارة.

2. تقييم الخطر والإستجابة في تقدير الأخطاء: في ضوء الطبيعة المميزة لعمليات المصارف والمخاطر الملازمة لها، يجب على المدققا لتركيز على مايلي :

- أن المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية مرتفعة إلى حدما.
- أن مخاطر الرقابة، ومن خلال نظام مناسب لرقابة الداخلية، منخفضة إلى حدما.
- أن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تتواجد بشكل مستقل عند تدقيق المعلومات المالية للمصرف، ولايستطيع المدقق التحكم فيها، ومع ذلك يستطيع تقييم هذه الأخطار، وتصميم الإجراءات الجوهرية لتقديم مستوى مقبول لمخاطر الإكتشاف.

وإن العمل بمجموعة معايير (IAS 300 – IAS 499) يساهم في تطوير ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي من خلال مساعدة المدقق على تحديد وتقييم الخطر والإستجابة للمخاطر الأخطاء الجوهرية، إذ يسمح له من فهم كل المؤسسة وبيئتها، وكذلك فهم كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق، وحتى فهم طبيعة وأهمية الخدمات التي تقدمها المؤسسة الخدمية للمؤسسة محل التدقيق وأثرها على الرقابة الداخلية، مع أخذ بنظر الإعتبار تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق، ومراعاة الأهمية النسبية عند التخطيط لإجراءات التدقيق، كما أن العمل بهذه المعايير يضمن للمدقق وضع خطة سليمة لعملية التدقيق.

3. أدلة التدقيق: لا يمكن للمدقق أن يبدي رأيه المحايد حول عدالة ودقة وموثوقية القوائم المالية إلا إذا جمع قدر كاف من أدلة التدقيق حول تلك القوائم المالية، إن العمل بمجموعة معايير (IAS 500 – IAS 599) يساهم المدقق على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، إذ يمكنه من تقييم مدى كفاية وملائمة أدلة التدقيق المتحصل عليها، من خلال تحديد المصادر التي تضمن له الحصول على تلك الأدلة وتوضيح كيفية إستخدامها والإجراءات التي تضمن له الحصول عليها، خاصةً من الإجراءات الإضافية في حالات وجود ظروف خاصة. ويمكن له تجديد مقدار الأدلة الواجب الحصول عليها من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية.

4. الإستقادة من عمل آخرين: في ضوء الطبيعة المتميزة لقطاع المصارف، والانتشار الجغرافي الواسع لها،سواء على مستوى الدولة الواحدة "الفروع المحلية "، أوعلى مستوى عدة دول "الفروع الأجنبية "، يستخدم مدقق الحسابات عمل مدققين آخرين في العديد من المواقع التي يعمل بها المصرف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام فروع أخرى لمكتب التدقيق، أو استخدام مكاتب تدقيق أخرى في تلك المواقع. وفي حالة اعتماد المدقق على عمل مدقق آخر، فإنه يحتاج إلى:

أ. التحقق من استقلالية هؤلاء المدققين الآخرين وكفاءتهم المهنية.

ب. التأكد من أن شروط التكليف، والمبادئ المحاسبية التي ستطبق، وتقديم التقارير قد تم إيصالها بشكل واضح.

ت. تنفيذ إجراءات معينة للحصول على أدلة المناسبة للتدقيق، بأن العمل الذي نفذه المدقق الآخر مناسباً لأغراضه، من خلال مناقشة المدقق الآخر، أو فحص ملخص مكتوب للإجراءاتا لمطبقة والنتائج التي توصل إليها، أو بفحص أوراق عمل المدقق الآخر.

إن العمل بمجموعة معايير(**IAS 600 – IAS 699**)الإستفادة من عمل الآخرين، يوفر مزيداً من إرشادات للمدقق حول القضايا التي يجب مخاطبتها، والإجراءات التي يجب تنفيذها في مثل هذه الحالات.

5. نتائج وتقارير التدقيق: بعد تنفيذ المدقق لإجراءات التدقيق يتعين عليه تكوين رايه حول المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وذلك من خلال الإستنتاجات التي تم التوصل إليها وبناءُ على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، لابد أن يكون هذا الرأي على شكل إقرار خطي، ويعتبر إبداء المدقق لرأيه أمراً هام بالنسبة للإدارة وكل مستخدمي تلك القوائم، لذا أولت (**IAASB**) إهتماماً كبيراً عن كيفية إعداد تقرير المدقق، إذ خصصت مجموعة معايير (**IAS 700 – IAS 799**) تحت مسمي نتائج وتقرير المدقق، الذي يساعد المدقق على تكوين رأي ملائم حول القوائم المالية، وتوفير المحددات التي يعدل رأيه بناء عليها، كما أن هذه المعايير تضع للمدقق الحد الأدنى من العناصر الواجب توفيرها في تقريره وتلزمه بإضافات فقرات تقريره لشد إنتباه مستخدمي القوائم المالية إلى أمر تم الإفصاح عنه أو لم يفصح عنه.

6. المجالات المتخصصة: قد يواجه المدقق عند ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي حالات خاصة بجعل من تطبيق معايير التدقيق الدولية التي سبق تناولها في قفرات من (1 إلى 5) أعلاه غير كافية، فهي اتطبق على تدقيق القوائم المالية بصفة عامة. حيث خصصت (**IAASB**) مجموعة معايير (**IAS 800 – IAS 899**) الحالات الخاصة، الذي يوفر إرشادات إضافية في الحالات الخاصة لعملية التدقيق، المتمثلة في تدقيق القوائم المالية لهدف تلبية إحتياجات مستخدمين محددين، أو تدقيق قائمة مالية منفردة، تدقيق عنصر من القوائم المالية، أو تدقيق قوائم مالية ملخصة.

7. الخدمات ذات العلاقة: من خلال الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات للمؤسسات المصرفية يواجه صعوبات للحصول على بعضا لأنظمة الهامة ذات العلاقة مثل: (أنظمة معلومات الإدارة وتحليل الائتمان، أنظمة العملال خاصة بالعملات الأجنبية

والاستثمار، وكيفية التدقيق اليومي لهذه الأعمال، أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بمكافحة جرائم الاحتيال والاختلاس، الأنظمة والقوانين الأخرى ذات العلاقة بالمصرف).

هذا وخصصت (**IAASB**) مجموعة معايير (**IAS 900 – IAS 999**) الخدمات ذات العلاقة التي يساعد مدققي الحسابات لو ضع إجراءات تدقيق مناسبة للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بتدقيق البيانات والمعلومات المالية.

8. البيانات الدولية لمهنة التدقيق: تستخدم المصارف الأساليب الحديثة في تقنية المعلومات لتنفيذ عملياتها، لكبر حجم هذه العمليات وقصر الفترة الزمنية الواجب تنفيذها خلالها. وتتسع دائرة استخدام المصارف لأساليب تقنية المعلومات المختلفة، إلا أن أكثرها ارتباطاً بعملية تدقيق حسابات المصرف تشمل :

- استخدام أنظمة تقنية المعلومات التي تستخدم الحاسوب في حساب وتسجيل عناصر الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات.
- استخدام نماذج تقييم معقدة مدمجة مع أنظمة تقنية المعلومات.
- تحويل المبالغ إلكترونياً داخلياً على مستوى الفروع، وخارجياً بين المصرف والمؤسسات المالية الأخرى، وكذلك بين المصرف وعملائه من خلال شبكة الإنترنت.

لذا يجب على المدقق الحصول على فهم للتطبيقات الأساسية لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً، والاتصال الكترونياً بين تلك التطبيقات و إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف، هذا ويوفر (**IAASB**) مجموعة معايير (**IAS 1000 – IAS 1999**) الخاص بالبيانات الدولية لمهنة التدقيق ليساهم مهنة تدقيق الحسابات في هذا المجال.

بناءً على ماسبق يرى الباحث إن (**ISA**) توفر إلي حدٍ كبير المتطلبات الواردة أعلاه، بالإضافة إلي تلقي تلك المعايير على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لذا أصبحت المعايير الدولية (المحاسبية والتدقيقية) مرجعاً لاغنى عنه يسترشد به المهنيون في أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافع جهات الرقابة والإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول سواء كانت المتقدمة أم النامية أن تلزم المؤسسات والمصارف باعتماد تلك المعايير أساساً لإعداد البيانات المالية المنشورة الصادرة عنها، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلائم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها.

2-5// تطبيق معايير التدقيق الدولية في البيئة المالية المصرفية وفقاً للإطار القانوني: يعد البنك المركزي مستشار الدولة في الشؤون النقدية والإقتصادية وتطوير القطاع المصرفي والمالي بما يتلائم مع البيئة المالية الدولية، إنطلاقاً من أهمية دور المصارف في التنمية الإقتصادية في بيئة أعمال المعاصرة، أصدر البنك المركزي قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون رقم 56 لسنة 2004 وقانون هيئة الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 الذي ينص صراحة على وجوب تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية وتدقيقها، والزم البنك المركزي العراقي المصارف وشركات التأمين بالإنتقال من النظام المحاسبي الموحد إلى المعايير المحاسبة الدولية بكتابه 9/12 في 2016/1/4 حول إعداد القوائم المالية (الحسابات الختامية) بشكل كامل وملزم ومع إبداء رأى لمراقب الحسابات بصددها. وأصدر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي قراره بالجلسة (1421) في 2007/3/17 بإلزام المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق المعايير الدولية وبدون تأخير.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق أقر على (6) معايير تدقيقية مستقاة من معايير التدقيق الدولية والأمريكية والسابع قيد الإصدار وقد اطلق عليها تسمية أدلة التدقيق عن طريق التوافق بين هذه المعايير والمعايير الدولية واتي تم تعميمها على الوزارات والجهات المعنية لغرض تطبيقها من قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق والحسابات.

للتأكد من صدق المقياس تم الإعتماد على نتائج التحكيم حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من السادة الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة الواسعة المشهود لهم في مجال المحاسبة لغرض التحقق من مدى صدق وصحة فقرات الإستمارة وإرتباط أسئلة الأستبانة بمتغيراتها، وأُخذت بعين الإعتبار الملاحظات التي وردت من المحكمين، وبذلك اكد الباحث من الصدق الظاهري والمحتوى و المنطقي للتوصل إلى الشكل النهائي لإستمارة وبما يتلاءم مع أهداف وفرضيات البحث.

3/ وصف مجتمع الدراسة والعينة وتحليل نتائج الإستبانة:

3-1. وصف مجتمع الدراسة والعينة:في هذا المحور سيتم تناول إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول والمتعلقة بالبيانات الشخصية والعامة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والخاصة بمنهجية الدراسة والجدول رقم (2) توصف العينة حسب متغيرات البحث:

الجدول (2) البيانالت الشخصية لأفراد عينة البحث

المتغيرات		جهة العمل						إجمالي العينة	
		مراقبي الحسابات		أساتذة المحاسبة		العاملين في مصارف أهلية			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الوظيفة		35	%35	25	%25	40	%40	100	%100
المؤهل العلمي	**بكالوريوس**					35		35	% 35
	دبلوم عالي	35	%35			5	%5	40	% 40
	ماجستير			20	%20			20	% 20
	دكتورا			5				5	% 5
عدد سنوات الخبرة	**أقل من 5-10**	5	%5	5	%5	10	%10	20	% 20
	من 11- 20	7	% 7	10	%10	15	%15	32	% 32
	20 فأكثر	23	%23	10	%10	25	%25	58	% 58
المشاركة في الدورات أو المؤتمرات (ISA)	**نعم**	8	% 8	5	% 7	4	% 4	17	% 17
	لا	27	%27	20	%20	36	%36	83	% 83

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج البرامج الإحصائي (spss).

يتضح من الجدول أعلاه:

1. أن نسبة الكبرى للوظائف الحالية (75 %) من مراقبي الحسابات والمحاسبين ومدققي الحسابات العاملين في المصارف الأهلية العاملة في إقليم كوردستان، وكانت هذه النسبة مقصودة لغرض التعرف على أهمية وأشكاليات تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA)وسبل معالجتها من قبل الأشخاص الأكثر تماساً بهذه المؤسسات.
2. توزعت عينة البحث من حيث المؤهل العلمي على أربع فئات ويتضح من النتائج إن بنسبة (65 %) من حملة الشهادات العليا(دكتوراه، ماجستير، دبلوم عالي) وهذا بدوره يعطى مصداقية أكبر لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة بصدق.
3. تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد المستجيبين تزيد عن (10 سنوات) أي بنسبة (90 %) في مجال التدريس والعمل في المحاسبة والتدقيق، مما يضفي على نتائج البحث مصدافية أكثر.

4. نتائج مشاركة الأفراد المبحوثين في دورات متخصصة في المعايير التدقيق الدولية ان نسبتهم العظمى (83 %) ليس لديهم المشاركة في مثل هذه الدورات والمؤتمرات، وهذا يؤكد عدم إهتمام المؤسسات التعليمية والمهنية بفتح دورات خاصة بهذه المعايير.

2-3. عرض النتائج وإختبار فرضيات الدراسة:

1-2-3. الفرضية الأولى: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول عدم تواجه المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم أشكاليات في تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية وتطبق هذه المعايير بشكل كامل. تم اختبار هذه الفرضية من خلال (**10**) فقرات ويبين الجدول(4) المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الإتفاق وترتيب أهمية الفقرات:

الجدول (4) يبين المتوسطات والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع الفقرات المتعلقة بأشكاليات تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في الإقليم

ت	العبـــــارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أهمية النسبية	المرتبة	مستوى الأهمية
1	قصور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بالدور المنوط بها في إصدار أدلة التدقيق متوافقاً مع المعايير الدولية وتطور مهنة	4.22	0.76	84.31	1	مرتفع جداً
2	غياب دور جمعية المحاسبين القانونين في الإقليم بتطويرمهنة التدقيق وعن المشاكل التي يعاني منها مراقبي ومدققي الحسابات	4.08	0.71	81.54	4	مرتفع
3	عدم مواكبة المناهج الدراسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وفقا للتطورات الحديثة في أقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد إقليم.	4.12	0.74	82.46	2	مرتفع
4	عدم توافر التأهيل العلمي والكفاءة العملية اللازمة لمدققي الحسابات لتطبيق معايير التدقيق الدولية.	4.08	0.84	81.56	3	مرتفع
5	عدم مواكبة كثير من مدققي الحسابات للتطورات العالمية الحاصلة في مجال المحاسبة والتدقق.	3.78	1.13	75.63	10	مرتفع
6	عدم وجود تعليمات واضحة وملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية	3.95	1.09	79.06	5	مرتفع
7	عدم إلمام بعض مدققي الحسابات بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.	3.84	0.98	76.88	8	مرتفع
8	قصور أداء المؤسسات المصرفية محل التدقيق في إلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وفقاً تعليمات البنك المركزي	3.87	0.92	77.38	7	مرتفع
9	صعوبة الظروف الإقتصادية (نتيجة المشاكل السياسية التي يمر بها العراق) أدت إنحسار الطلب على مهنة التدقيق مما حال دون إتجاهها	3.80	0.95	75.94	9	مرتفع
10	غياب التمثيل الحكومي في مهنة التدقيق، أدى إلى تفرد المصارف باتخاذ قرارات لمصالحهم عند إعداد تقارير مالية.	3.92	0.86	78.44	6	مرتفع
	المعدل العام لجميع الفقرات	**3.97**	**0.90**	**79.32**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج البرامج الإحصائي (spss).

من الجدول السابق يتبين أن معظم القيم لجميع الأسئلة التي تتعلق بأشكاليات تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كانت مرتفعة، كما أن الأهمية النسبية لأغلبية البنود تجاوزت نسبة (75%). ويمكن إعتبار ذلك دلالة على وجود قدر من الإتساق بين آراء أفراد العينة بشكل عام. وتشير نتائج الجدول السابق إلى: أن قصور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بالدور المنوط بها عن إصدار أدلة التدقيق متوافقاً مع معايير التدقيق الدولية وتطور

مهنة التدقيق حظي البند (1) بالمرتبة الأولى، **و**أن عدم مواكبة المناهج الدراسية المتعلقة بالتدقيق الحسابات وفقا للتطورات الحديثة في أقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد إقليم حلّ البند (3) في المرتبة الثانية، كما عدم توافر التأهيل العلمي الكفاءة العملية اللازمة لمدققي الحسابات لتطبيق معايير التدقيق الدولية حظيت البند (4) بالمرتبة الثالثة. أما بالنسبة للمرتبة الرابعة فقد احتلّها البند (2) القائل غياب دور جمعية المحاسبين القانونين في إقليم بتطويرمهنة التدقيق وعن المشاكل التي يعاني منها مراقبي ومدققي الحسابات، وكما احتلّ البند (6) المرتبة الخامسة ويبين هذا البند أن عدم وجود تعليمات واضحة وملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية. وأن غياب التمثيل الحكومي في مهنة التدقيق، أدى إلى تفرد المصارف باتخاذ قرارات لمصالحهم عند إعداد تقارير مالية جاءت البند (10) به بالمرتبة السادسة، بينما قصور أداء المؤسسات المصرفية محل التدقيق في إلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وفقاً تعليمات البنك المركزي أحتل البند (8) بالمرتبة السابعة، و عدم إلمام بعض مدققي الحسابات بمتطلبات معايير التدقيق الدولية كانت البند (7) التي احتلها المرتبة الثامنة، بينما البند (9) القائل صعوبة الظروف الإقتصادية (نتيجة المشاكل السياسية التي يمر بها العراق) أدت إنحصار الطلب على مهنة التدقيق مما حال دون إتجاهها لتطبيق معايير التدقيق الدولية احتلها المرتبة التاسعة، أما المرتبة الأخيرة (العاشرة) فقد احتلّها البند (5) المتعلق إدراج ألأدوات المالية المتاحة للبيع والأدوات المالية المحتفظ بها حتى تأريخ الإستحقاق تحت بند إستثمارات طويلة الأجل.وبشكل عام يمكن القول إن آراء أفراد العينة كانت إيجابية نحو جميع البنود، هذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لجميع الإجابات، إذ تجاوزت أداة القياس (3.4) كما أن المتوسط العام للفرضية بلغ (3.97).وكان اختبار (T. Test) للفرضية الأولى من خلال اختبار تحليل الانحدار البسيط كما هوموضّح في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى بموجب إختبار (T. Test)

الفرضية الفرعية الأولى	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	نتيجة الإختبار
	3.97	**0.90**	**100**	**14.457**	**0.000**	**رفض**

Sig ≤ 0.05

في ملاحظة الجدول في أعلاه يبين أن مستوى الدلالة المرتبطة باختبار (T) للفرضية الأولى وهي (0.000) أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05) مما يدعو إلى رفض أي (عدم قبول) الفرضية الصفرية (Ho1) ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها، مما يدل على أن أفراد العينة بفئاتها المختلفة كمجموعة واحدة قد اتفقت على وجود أشكاليات تحد من تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية في المؤسسات والمصارف الأهلية في إقليم كوردستان العراق.

3-2-2. الفرضية الثانية: التي تنص على أنهلا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول طرق معالجة الأشكاليات و الأسباب التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق.تم اختبار هذه الفرضية من خلال (**10**) فقرات ويبين الجدول (**6**) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأهمية النسبية وترتيب أهمية الفقرات:

الجدول (6) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بطرق معالجة أشكاليات التي تحد في تطبيق معايير التدقيق الدولية المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق

ت	العبـــارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإتفاق	المرتبة	مستوى الأهمية
1	تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق للإستمرار عن إصدار أدلة التدقيق متوافقاً مع معايير التدقيق	**3.88**	**1.08**	**77.54**	**3**	**مرتفع**

2	قيام جمعية المحاسبين القانونين ونقابة المحاسبين والمدققين بعقد الدورات والمؤتمرات العلمية حول أهمية تطبيق معايير	3.75	0.87	75.08	5	مرتفع
3	وضع إطار فكري عام لتدقيق الحسابات يواكب الإتجهات	3.89	0.89	77.85	2	مرتفع
4	تحسين الإعداد الأكاديمي لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات والمعاهد الإقليم، من خلال مواكبة مناهج التدقيق للتطورات	3.88	0.86	77.54	3	مرتفع
5	إدراج مناهج معايير المحاسبة والتدقيق الدولية لطلبة المعهد العالي للمحاسبين القانونين في الإقليم.	3.80	0.90	76.00	4	مرتفع
6	تطوير وتحسين قدارات المدققين من الناحية العلمية والعملية فيما يتعلق بمفاهيم وأهداف تطبيق معايير التدقيق الدولية.	3.98	0.85	79.68	1	مرتفع
7	تأهيل المدققين بأستخدام الحاسوب وبرامج التدقيقية وتكنولوجيا المعلومات المستخدم في المؤسسات المصرفية.	3.75	0.84	74.92	6	مرتفع
8	إصدار قوانين وتعليمات ملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في	3.71	0.91	74.29	7	مرتفع
9	ترجمة متطلبات معايير التدقيق الدولية بلغة واضحة، بحيث يمكن فهمها بسهولة، دون أي صعوبات أو تعقيدات.	3.48	1.05	69.52	9	مرتفع
10	قيام وزارة المالية وديوان الرقابة المالية بدورهما تجاه تعزيز دور المدقق والنهوض بالمهنة وفقاً للتطورات المعاصرة.	3.56	1.07	71.11	8	مرتفع
	المعدل العام لجميع الفقرات	3.77	0.93	75.35		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج البرامج الإحصائي (spss).

ومن الجدول السابق يتبين أن معظم القيم لجميع الأسئلة التي تتعلق بطرق معالجة أشكاليات وأسباب التي تحد في تطبيق معايير التدقيق الدولية المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق، كانت مرتفعة، كما أن أهميةالنسبية لأغلبية البنود تجاوزت نسبة (75%). وتشير نتائج الجدول السابق إلى:أن البند (6) الذي يرى تطوير وتحسين قدارات المدققين من الناحية العلمية والعملية فيما يتعلق بمفاهيم وأهداف تطبيق معايير التدقيق الدولية حظي بالمرتبة الأولى. والبند (3) المتعلق وضع إطار فكري عام لتدقيق الحسابات يواكب الإتجهات المعاصرة في التدقيق. جاءت في المرتبة الثانية.أما البندين (1 و 4) المتعلقان بـ (تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق للإستمرار عن إصدار أدلة التدقيق متوافقاً مع معايير التدقيق الدولية وتطور مهنة التدقيق) و (تحسين الإعداد الأكاديمي لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات والمعاهد الإقليم، من خلال مواكبة المناهج التدقيق بالتطورات الحديثة) احتلّوا المرتبة الثالثة، بينما البند (5) حظي بالمرتبة الرابعة فيما يخص بإدراج مناهج معايير المحاسبة والتدقيق الدولية لطلبة معهد العالي للمحاسبين القانونين في الإقليم، وكما احتلّ البند (2) المرتبة الخامسة ينبغي على جمعية المحاسبين القانونين ونقابة المحاسبين والدققين قيام بعقد دورات والمؤتمرات العلمية حول أهمية تطبيق معايير، وأن تأهيل المدققين بأستخدام الحاسوب وبرامج التدقيقية وتكنولوجيا المعلومات المستخدم في المؤسسات المصرفيةجاءت البند (7) به بالمرتبة السادسة، بينما إصدار قوانين وتعليمات ملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفيةأحتل البند (8) بالمرتبة السابعة، وقيام وزارة المالية وديوان الرقابة المالية بدورها تجاه تعزيز دور المدقق والنهوض بالمهنة وفقاً للتطورات المعاصرة كانت البند (10) التي احتلها المرتبة الثامنة، وأخيراً المرتبة التاشعة احتلها البند (12) المتعلق بترجمة متطلبات معايير التدقيق الدولية بلغة واضحة، بحيث يمكن فهمها بسهولة، دون أي صعوبات أو تعقيدات.

وبشكل عام يمكن القول إن آراء أفراد العينة كانت إيجابية نحو جميع البنود، وهذا ما يؤكد إرتفاع المتوسط الحسابي لجميع الأجابات، حيث تجاوزت أداة القياس (**3.4**) كما أن المتوسط العام للفرضية بلغ (**3.77**). وكان اختبار (**T. Test**) للفرضية الفرعية الثالثة من خلال اختبار تحليل الانحدار البسيط كما هو في الجدول (**7**) الآتي:

الجدول (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة بموجب إختبار (T. Test)

الفرضية الفرعية الثالثة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	أختبار t	مستوى الدلالة (Sig)	نتيجة الإختبار
	3.77	0.93	100	11.403	0.000	رفض

Sig ≤ 0.05

فبمطالعة الجدول في أعلاه يلاحظ بأن مستوى الدلالة المرتبطة بإختبار (**T**) للفرضية الفرعية الثالثة وهي (**0.000**) أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (**0.05**) مما يدعو إلى رفض أي (عدم قبول) الفرضية الصفرية (**Ho3**) ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها، مما يدل على أن أفراد العينة بفئاتها المختلفة كمجموعة واحدة قد اتفقت على أن الأشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق تحتاج إلى سبل المعالجة.

3-2-3. الفرضية الثالثة: التي تنص على أنهلا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α) بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين والمدققين الخارجيين والأكاديمين) حول أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق. تم إختبار هذه الفرضية من خلال (**10**) فقرات ويبين الجدول (**8**) المتوسط والانحراف المعياري وأهميةالنسبية وترتيب أهمية الفقرات:

الجدول (8) يبين المتوسطات والإنحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لجميع الفقرات المتعلقة بأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق

ت	العبـــــارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإتفاق	المرتبة	مستوى الأهمية
1	يساهم تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ويلبي حاجات مستخدمي	83.9	0.96	779.3	1	مرتفع
2	تساعد تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية في تحسين	43.7	0.96	74.55	9	مرتفع
3	أن تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية تتعزز كفاءة النظم المحاسبية والادارية المطبقة في مصرف من خلال تطبيق	3.90	0.89	78.03	6	مرتفع
4	يؤدي تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية إلى توحيد أدوات التطبيق العملي ومن ثم الحد من تباين وإختلاف بين	3.85	0.90	77.10	7	مرتفع
5	تساعد المدقق في نجاح عملية التدقيق من خلال الإرتكاز إلى القواعد والإرشادات الواردة فى أساسيات معايير التدقيق	3.84	1.07	76.77	8	مرتفع
6	المساعدة على تقويم إداء المؤسسات المصرفية من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف فيه أثر نظام الرقابة	3.73	1.15	74.52	10	مرتفع
7	تحسين قدرات مدققي الحسابات في كشف الغش والتلاعب والإحتيال المالي أن وجد من خلال تطبيق أساسيات معايير	3.97	1.02	79.35	2	مرتفع
8	تعزيز المؤسسات المصرفية في تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وفقاً لتعليمات البنك المركزي.	63.9	0.86	79.03	3	مرتفع
9	زيادة ثقة المجتمع المالي في نتائج عملية التدقيق من خلال إبداء رأي مناسب عن عدالة القوائم المالية إستناداً إلى منهج	53.9	1.00	879.0	4	مرتفع

10	زيادة مستوى الإلتزام بقواعد وآداب السلوك المهني لدى مدققى الحسابات وفقا لما هو واردة فى اساسيات معايير	3.92	0.86	78.44	5	مرتفع
	المعدل العام لجميع الفقرات	**3.88**	**0.96**	**77.62**		**مرتفع**

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج البرامج الإحصائي (spss)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن جميع المتوسطات للعبارات التي تقيس بنود أسئلة الفرضية الرابعة المتعلقةبأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق كانت مرتفعة، كما أن نسبة التوافق لأغلبية البنود قد تجاوزت نسبة (75.0%). ويمكن إعتبار ذلك دلالة على وجود قدر من الإتساق بين آراء أفراد العينة بشكل عام، أن تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدوليةيساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ويلبي حاجات مستخدمي المعلومات من خلال إضفاء مزيداً من الثقة والمصداقية في محتواه القوائم ، فقد حظي البند (1) بالمرتبة الأولى، وحلّ في المرتبة الثانية من حيث نسبة الإتفاق البند (7) الذي يؤكد على أن تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية تساهم في تحسين قدرات مدققي الحسابات في كشف الغش والتلاعب والإحتيال المالي، واحتلّ البند (8) المرتبة الثالثة الذي ينص على أن تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدوليةتعززالمؤسسات المصرفية في تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وفقاً لتعليمات البنك المركزي.أما بالنسبة المرتبة الرابعة فقد احتلّها البند رقم (9) أن هناك إجماع على أن تطبيق معايير التدقيق الدولية تساهم فيزيادة ثقة المجتمع المالي في نتائج عملية التدقيق من خلال إبداء رأي مناسب عن عدالة القوائم المالية إستناداً إلى منهج إسترشادي ونموذج معاصر كمعايير التدقيق الدولية.ويأتي في المرتبة الخامسة البند (10) ويشير إلى أن زيادة مستوى الإلتزام بقواعد وآداب السلوك المهني لدى مدققي الحسابات وفقا لما هو واردة في اساسيات معايير التدقيق الدولية. كما يأتي في المرتبة السادسة البند (3) الذي ينص على أن تبني معايير التدقيق الدولية من شأنه تعزز كفاءة النظم المحاسبية والادارية المطبقة في مصرف من خلال تطبيق معايير التدقيق الدولية، وجاءالبندرقم (4) في المرتبة السابعة الذي ينص على أن تطبيق معايير التدقيق الدولية تؤدي إلى توحيد أدوات التطبيق العملي ومن ثم الحد من تباين وإختلاف بين ممارسي مهنة الدقيق، وبالنسبة للمرتبة الثامنة فقد احتلّها البند (5) مما يعني أن تطبيق معايير التدقيق الدولية تساعد المدقق في نجاح عملية التدقيق من خلال الإرتكاز إلى القواعد والإرشادات الواردة في أساسيات معايير التدقيق الدولية وتأدية مهامه بشكل أفضل. بينما البند (2) القائل تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين مكانة مهنة التدقيقاحتلها المرتبة التاسعة، أما المرتبة الأخيرة (العاشرة) فقد احتلّها البند (5) الذي يرى أن تطبيق معايير التدقيق الدولية سوف يساعد المؤسسات المصرفية في تقويم إداءهم من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف فيه أثر نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير التدقيق الدولية.

وبشكل عام يمكن القول أن آراء أفراد العينة كانت إيجابية نحو جميع البنود، وهذا ما يؤكد إرتفاع المتوسط الحسابي لجميع الأجابات، حيث تجاوزت أداة القياس (3.4) كما أن المتوسط العام للفرضية بلغ (3.88). وكان اختبار (T. Test) للفرضية الثالثة من خلال اختبار تحليل الإنحدار البسيط كما هو في الجدول (9) الآتي:

الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية الثالثة بموجب إختبار (T. Test)

الفرضية الرابعة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	نتيجة الإختبار
	3.88	**0.96**	**100**	**10.891**	**0.000**	**رفض**

Sig ≤ 0.05

فبمطالعة الجدول في أعلاه يلاحظ أن مستوى الدلالة المرتبطة بإختبار (**T**) للفرضية الثالثة وهي (**0.000**) أقل من مستوى معنوية الإختبار وهي (**0.05**) مما يدعو إلى رفض أي (**عدم قبول**) الفرضية الصفرية (**Ho3**) ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها،

وذلك يعني أن العينة بفئاتها المختلفة كمجموعة واحدة قد اتفقت على أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق وبالتالي قبول الفرضية.

4/ خلاصة النتائج والاستنتاجات والتوصيات:

ويتم عرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم توصل إليها الباحث من خلال هذا المحور، والذي تتكون من **فقرتين وكالآتي:**

4-1. خلاصة النتائج البحث: إنطلاقاً من منهجية الدراسة وطريقة المعالجة الأحصائية التي أعتمدها الباحث وإختبار الفرضيات، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. تشير فقرة (**4**) من نتائج الدراسة في الجدول (**2**) إلى أن نسبة (**83%**) من عينة الدراسة تتسم بعدم مشاركتهم في الدورات المتخصصة أو الندوات الخاصة بالمعايير التدقيق الدولية.

1. تشير نتائج الجدول (**5**) بوجود أشكاليات تحد من تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصارف الأهلية في إقليم كوردستان العراق، وظهر ذلك جلياً من واقع الأوساط الحسابية للإجابات ونتائج التصنيف الإجابات العينة حسب درجة الأهمية وأظهرت أهم النتائج أنه هناك قصور لمجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بالدور المنوط به عن إصدار أدلة تدقيق متوافقة مع معايير التدقيق الدولية وتطور مهنة التدقيق، وكذلك عدم مواكبة المناهج الدراسية المتعلقة بالتدقيق الحسابات وفقا للتطورات الحديثة في أقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد إقليم، كما عدم توافر التأهيل العلمي الكفاءة العملية اللازمة لمدققي الحسابات لتطبيق معايير التدقيق الدولية فضلاً عن غياب دور جمعية المحاسبين القانونين في إقليم بتطويرمهنة التدقيق وعن المشاكل التي يعاني منها مراقبي ومدققي الحسابات، وعدم وجود تعليمات واضحة وملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية.

بناءً على مؤشرات نتائج أعلاه يؤكد الباحث على أن مهنة التدقيق تعاني من المشكلات التي تحد في تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية، مما يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية فضلاً عن أنها تؤدي إلى إنخفاض مستوى المدققين، ما يجعل المهنة تبدوا بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنياً.

2. تشير نتائج الجدول (**6**)حول طرق معالجة الأشكاليات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية المؤسسات المصرفية الخاصة في إقليم كوردستان – العراق وظهر ذلك جلياً من واقع الأوساط الحسابية للإجابات ونتائج تصنيف إجابات العينة حسب درجة الأهمية وأظهرت أهم النتائج أنه: ينبغي تطوير وتحسين قدارات المدققين من الناحية العلمية والعملية فيما يتعلق بمفاهيم وأهداف تطبيق معايير التدقيق الدولية، وكذلك وضع إطار فكري عام لتدقيق الحسابات يواكب الإتجهات المعاصرة في التدقيق. وتفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق للإستمرار عن إصدار أدلة التدقيق متوافقاً مع هذه المعايير وتطور مهنة التدقيق وتحسين الإعداد الأكاديمي لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات والمعاهد الإقليم من خلال مواكبة المناهج التدقيق بالتطورات الحديثة، فضلاً إدراج مناهج معايير المحاسبة والتدقيق الدولية لطلبة معهد العالي للمحاسبين القانونين في الإقليم، كما ينبغي على جمعية المحاسبين القانونين ونقابة المحاسبين والدققين قيام بعقد دورات والمؤتمرات العلمية حول أهمية تطبيق معايير وتأهيل المدققين بأستخدام الحاسوب وبرامج التدقيقية وتكنولوجيا المعلومات المستخدم في المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي إصدار قوانين وتعليمات ملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية.

بناءً على مؤشرات نتائج أعلاه يرى الباحث في حالة قيام أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد و الجمعية المحاسبين القانونين بمهام تأهيل وتدريب المدققين وتلبية مستلزمات التدقيق المعاصر وفقا لمتطلبات تطبيق معايير التدقيق

الدولية، مما يجعل الإرتقاء بالمهنة والمدققين تؤثر على فاعلية المعلومات المالية فضلاً عن أنها تؤدي إلى إرتفاع مستوى المدققين، ما يجعل المهنة تبدوا بمستوى من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنياً.

3. تشير نتائج الجدول (**8**)حول أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصارف الأهلية في إقليم كوردستان – العراق، وظهر ذلك جلياً من واقع الأوساط الحسابية للإجابات ونتائج التصنيف الإجابات العينة حسب درجة الأهمية أهم النتائج التي ظهرت: أن تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدوليةيساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ويلبي حاجات مستخدمي المعلومات من خلال إضفاء مزيداً من الثقة والمصداقية في محتواه القوائم، وتساهم في تحسين قدرات مدققي الحسابات في كشف الغش والتلاعب والإحتيال المالي، ويؤدي إلى تعزيزالمؤسسات المصرفية في تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وفقاً لتعليمات البنك المركزي. فضلاً عن زيادة ثقة المجتمع المالي في نتائج عملية التدقيق من خلال إبداء رأي مناسب عن عدالة القوائم المالية إستناداً إلى منهج إسترشادي ونموذج معاصر كمعايير التدقيق الدولية. و زيادة مستوى الإلتزام بقواعد وآداب السلوك المهني لدى مدققي الحسابات وفقا لما هو واردة في اساسيات هذه المعايير.

بناءً على مؤشرات النتائج أعلاه يرى الباحث أن الأعتماد على معايير التدقيق الدولية سيؤدي إلى تقليل اتفاوت في الأداء بين الممارسين، فضلاً عن حصول على معلومات مالية ذات مصداقية على مستوى الدولي ويجعل منها أداة فعالة لترشيد القرارات الإستثمارية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي.

4-2. الاستنتاجات والتوصيات

4-2-1. الاستنتاجات: لقد تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات من يمكن للباحث عرضها كمايأتي:

1. التدقيق الدولي جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة الأعمال، وتلاشي الحدود الجغرافية إقتصادياً وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية، وبالمقابل فهو يساعد على تخطي بعض العوائق التي تتغرض المعاملات الدولية.

2. تواجه مدققي الحسابات الممارسين مشكلات أكاديمية و تعليمة، ومن أهمها:

أ. عدم مواكبة المناهج التعليمية لمادة التدقيق بالتطورات الحديثة في أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد في الإقليم.

ب. عدم إدراج مناهج معايير المحاسبة والتدقيق الدولية لطلبة معهد العالي للمحاسبين القانونين في الإقليم.

ج. عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.

3. تواجه المدققين الممارسين مشكلات تتعلق بالجانب المهني (جمعية المحاسبين القانونين، نقابة المحاسبين القانونين)، ومن أهمها:

أ. لم تقم جمعية المحاسبين القانونين بدور المناط بهم في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق بشكل مطلوب.

ب. القصور في الندوات والدورات التدريبية لإطلاع المدققين بالمستجدات المهنة المعاصرة منها متطلبات معايير التدقيق الدولية.

4. تواجه المدققين الممارسين في إقليم كوردستان مشكلات تتعلق بالقوانين والتعليمات المنظمة للمهنة، ومن أهمها:

أ. عدم التزام المؤسسات محل التدقيق بتعليمات البنك المركزي بشأن تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية والتدقيقية بشكل مطلوب.

ب. تحتاج القوانين والتعليمات الموجودة والمتعلقة بمهنة المحاسبة والتدقيق إلى تعديلات ليتوافق مع متطلبات المعايير الدولية.

ج. عدم إشتراك الفئات الأكاديمية والمهنية في صياغة القوانين والتعليمات المنظمة للمهنة.

5. تواجه المدققين الممارسزين في إقليم كوردستان مشكلات أخرى، أهمها:

أ. تدنى مستوى الإهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنة بالمهن الأخرى كالـ (الطب والهندسة والمحاماة).

ب. وجود مؤسسات (مكاتب) التدقيق الدولية حرم المكاتب المحلية من حجم عمل كبير ومن فرصة مهمة للتطوير وإكتساب المهارات المعاصرة.

6. توجد أهمية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات المصرفية في إقليم كوردستان، وقد كانت النسبة الكلية لإستجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (**77.62**)

4-2-2. التوصيات: بناءً على النتائج المذكورة أعلاه يمكن للباحث تقديم التوصيات الآتية:

1.من أجل تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين، والحصول على معلومات مالية ذات مصداقية على المستوى الدولي ينبغي على المدققين في المؤسسات المصرفية الإلتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.

2.ضرورة إدخال مناهج مادة التدقيق الدولي ومعاييرها في تعليم المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد، فضلاً عن التركيز على النوعية الخريجين والإهتمام بالتدريب الميداني بشكل أفضل مما هو عليه الآن.

3. ضرورة عقد المزيد من النداوات وورش العمل والدورات التدريبية من قبل جمعية المحاسبين القانونين بهدف مواكبة أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.

4. تكيف القوانين والتعليمات وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق معايير الدولية.

5. العمل على محاولة إلغاء العمل بالمعايير والأدلة التقليدية بإتجاه نحو التحول إلى إعتماد المعايير التدقيق الدولية بشكل أوسع.

6.الإستفادة من تجارب بعض الدول التي تشبه بيئتها الإقتصادية والإجتماعية البيئة العراقية وبيئة الإقليم في تبني معايير التدقيق الدولية.

5/ المصادر والمراجع:

أحمد، م. م.، (2011) إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات -دراسة استطلاعية لبيان آراء عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق. أطروحة دكتوراه، جامعة كليمنتس العالمي – مكتب موصل.

الآلوسي، ح. ه.، (2003) الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، طبعة الأولى الجامعة المفتوحة، طرابلس، جزة الأول.**

البنك المركزي العراقي، (دائرة الأبحاث)، قرار رقم (9/12) في 2016/1/4.

البنك المركزي العراقي، (دائرة تقنية المعلومات والإتصالات|) كتابرقم (611/14) في 2019/4/25.

توماس، و.، (2006) المراجعة بين النظرية والتطبيق، **دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،.**

تونسي، د. ن.، (2016) مردودية مدقق حسابات في ظل تبني المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) دراسة حالة الجزائير، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة عبدالحميد بن باديس - مستغانم.

جبار، ن. ش.،(2016) التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية–متطلبات التوافق والتطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية العلوم الادارية والاقتصادية، 3 (18)، (178–204)

جبار، ن. ش.،(2016) أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية العلوم الادارية والاقتصادية، 3 (18)، (232–245)

جمعة ، أ. ح.، والزغبي ز. أ.، قياس فهم المديرين والمدققين وحملة الأسهم للمسؤولية عن فشل التدقيق/ الشركة في بيئة الأعمال الأردنية،(www.zuj.edu.jo) بتاريخ 2019/10/1.

جمعة، أ. ح.، (2009) تطور معايير التدقيق واتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الدوري، ع. ع. ك. (2010) دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع، مجلة المنصور. ،14 (140 –172)

السويدي، س. م.، (2010) دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر.

الشرع، ع. ح .ك.، (2017) مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، 28 (7)، (140 –172)

صحن، ع.، (2014) **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر.

عبدالوهاب ، ن. ع.، شحاتة، (2007) مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر

عيسى، س. ك.، (2016) دور الجهات الحكومية والمنظمات المهنية في دعم التوسع بالخدمات المقدمة من قبل مراقبي الحسابات ضمن إطار البيئة المحلية، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، 4 (20)، (140 - 156)

القاضي، ح.، وحمدان م.، (2008) **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المعيني، ي.، سعد س.، ويوسف ط.، (2018) تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق، مجلة الدنانير، 12.

نظام ممارسة مهنة التدقيق في العراق رقم (7) لعام 1984 و رقم (3) لعام 1999.

النعيمي، ب. ف.، (2016) واقع التعليم المحاسبي المهني في إقليم كوردستان/ العراق وسبل النهوض به (دراسة ميدانية في مكاتب مراقبة الحسابات)، مجلة جامعة التنمية البشرية، 2 (2) ، (189 – 214)

Arensa, Randaly. (2012) Marks Auaditinang, (ed-7).

Ballista, J., and M. Garcia- Meca (2005) Audit qualifications and Managerial corporate governance in Spanish listed firms, Auditing Journal, Bradford, 20 (7).

IAASB, (2014) Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related ServicesPronouncements, International Federation of Accountants, New York, USA, 1, Available at: website://www.ifac.org /2019.

Icrew (2002) International Auditing standards, Available at: www Accountancy foundation- comlup loated documents /Andit – visk- Press- relsase 1102 pdr.

Rousse, Roberts. (1999) The development of internationd standards on Auditing, Available at: www. Luce. Comlc p[atarnal (1999)Features/ flu 1099 HTM.

www.ifac.org.

گرنگی و کێشەکانی پراکتیککردنی داواکاریەکانی پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی (ISA) لەمر بانقە تایبەتیانەی کار دەکەن لە هەرێمی کوردستان لێکۆلینەوەکی ڕاپرسیە

غازی عوسمان مەحمود

کۆلیژی بەڕێوەبردن و ئابووری/ زانکۆی سەلاحەدیین-هەولێر

پوختە

ئامانج لەمر توێژینەوەیە تیشك خستنە سەر ماهیەت و گرنگی پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی و دەستنیشانکردنی پراکتیکردنی ئەمر پێوەرانەیە لە دامر و دەزگا بانقیانەی کار دەکەن لە هەرێمی کوردستانی عێراق، هەروەها دیاریکردنی ڕێگا چارەسەرەکانە بۆ ئەمر کێشانە، سەرەڕای گەیشتن بە گرنگی پراکتیککردنی پێوەرە وردبینیە نێو دەوڵەتیەکان لە چوارشێوەی کرداری وردبینی کردنی ئەمر دەزگایانە، کە لەمیانەیدا وردبین هەنگاو داوێت و دەگاتە ئەنجامی کۆتایی دەربارەی را دەربڕینی تایبەت بە خۆی. هەروەها گریمانەی نوێژینەوەکە بریتیە لە رو بەرو نەبوونەوەی دامر و دەزگاو بانقە تایبەتەکانی هەرێمی کوردستان بە کێشەی پراکتیکردنی داواکاریەکانی پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی هەروەها لە پراکتیککردنی ئەمر پێوەرانە بە تەواوی، بۆ بەدیهێنانی ئامانجی توێژینەوە پرۆگرامی وەصفکردن و هەڵێنجن گیراوەتە بەر بۆ خوێندنەوەی سەرکەوتنی بانقەکان، هەروەها بفۆرمی ڕاپرسی ئاراستەی تایبەتمەندان لە ئەکادیمی و پیشەوەرانی ژمێریاری و وردبینی کراوە بۆ وەرگرتنی رایان بۆ لایەنەکانی توێژینەوەو تاقیکردنەوەی گریمانەکان، گرنگترین ئەمر ئەنجامانەی توێژینەوەکە پێی گەیشتووە گوایا وردبینی نێو دەوڵەتی لە ئەنجامی پێویستی زۆری جیهانگیری چالاکی کارەکان و بڕانی سنورەکانی جوغرافی و ئابووری پەیدا بوونی کۆمپانیا فرە ڕەگەزەکان و زیادبوونی ڕۆڵی پەیوەندیە نێو دەوڵەتیەکان سەری هەڵداوە، لە بەرامبەردا لە میانەی ئەمر پێوەرانە دەتوانرێ ئەمر بەرەبەستانە هەڵبگیرێت کە ڕوو بە ڕووی مامەڵە نێو دەوڵەتیەکان دەبێتەوە. هەروەها گرنگترین ڕاسپاردەی توێژینەوەکە بریتیە لە پێناو جیاوازی بەجێهێنان لە نێوان پیشەوەران و بە دەستهێنانی زانیاری دارای باوەڕ پێکراو لە سەر ئاستی نێو دەوڵەتی، پێویستە لە سەر وردبینانی ئەمر دەزگا بانقیانە پابەندی داواکاریەکانی پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی بن، هەروەها پێویستە بابەتی وردبینی نێو دەوڵەتی پێوەرەکانی بکرێتە بابەتێك لە پرۆگرامی خوێندنی ژمێریاری و وردبینی لە زانکۆ پەیمانگاکان، سەرەڕای جەخت بکرێتەوە لە سەر جۆری دەرچوان و گرنگی دان بە مەشقی گۆڕەپانی بە شێوەیەکی باشتر لەوەی کە هەیە ئێستا.

زاراوەی دەستپێك: وردبینی ژمێریاری، پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی، کێشەکانی پێوەرەکانی وردبینی نێو دەوڵەتی

The importance and problems of applying the requirements of the International Audit Standards (ISA) in the private banks operating in the Kurdistan Region - Exploratory study

Ghazi O. Mahmood

Department of accounting - collage of administration and economic/ Salahaddin University-Erbil

Abstract

The aim of this research is to shed light on the importance and importance of international auditing standards, and to know the problems of applying these standards in full in the institutions of civil banks in the Kurdistan Region - Iraq and identify ways to address these problems, in addition to the importance of applying the international audit standards in the scope of this audit The institutions by which the auditor moves to reach the final conclusion about expressing his or her opinion. The research is based on the main hypothesis that civil institutions and banks in the Kurdistan Region - Iraq do not face problems in applying the requirements of international auditing standards and not fully applying these standards,In order to achieve the objectives of the research, a descriptive and inductive approach was adopted to study the success of banks and to design a questionnaire addressed to specialists from academics and professionals (accountants and auditors), to survey their opinions regarding aspects of research and testing hypotheses. As an inevitable consequence of the globalization of business, the demise of geographical boundaries, the emergence of multinational corporations and their increasing role in international relations, it helps to overcome some of the barriers to international transactions. The research has come up with several recommendations, the most important of which are to reduce the disparity in performance among practitioners and to obtain credible financial information at the international level. It is also necessary to introduce the curriculum and standards of international auditing in accounting and auditing education in universities and institutes, as well as to focus on the quality of graduates and attention to field training better than it is now.

Keywords: Accounting Auditing, International Standards on Auditing, Problems in Implementing International Auditing Standards and importance of its application.